للولد محله في غير الحر اما الحر فله قيمته
على الواطئ ولا يطأ الموقوفة الا زوج او زوجة
لها الحاكم باذن الموقوف عليه ولا يزوجها
له ولا للواقف ويختص الموقوف عليه
بجلد بهيمة موقوفة ماتت لانه اولى
من غيره فان اذبح عاد وقفا هذا من
زيادتي ولا يملك قيمة رقيق مثلا موقوف
اتلف بل يشتري الحاكم بها مثله ثم
ان تعذر اشترى بعضه ويقفه مكانه
رعاية لغرض الواقف من استمرار الثواب
وان اشترى ببعض قيمته رقيقا فلي كون
الفاضل للواقف او للموقوف عليهم وجهان
قال في الروضة بهما ضعيفان والمختار شراء
شقص وزمحه البلقيني قال ولا يرد
عليه ما لو اوصى ان يشترى بثلث ثلاث

رقاب فوجدنا به رقبتين وفضل ما لا يمكن
شراء رقبة به فان الاصح صرفه للوارث
لتعذر الرقبة المصرح بها ثم بخلاف ما هنا
وذكر الحاكم من زيادتي وقدم في ذلك على
الناظر والموقوف عليه لان الوقف ملك
لله تعالى كما مر وتعبيري بمثله الى اخره
اولى مما عبر به ولا يباع موقوف وان
خرب كمسجد جفت ومسجد انهدم وتفرقت
اعادته وحصره الموقوفة البالية وجذوع
المنكسرة امامة للوقف في عينه ولانه
يمكن الانتفاع به كصلاة واعتكاف في ارض
المسجد وطبخ جص واجرة بحصره وجذوعه
وما ذكره فيهما بصفتهما المذكورة هو ما
اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الجرجاني
والبغوي والروياني وغيرهم وبه افتيت

Copyright © King Saud University